

تشابك بالأيدي بين النواب والحرس يطرد الجمهور من القاعة

الغانم : مناقشة « العفو الشامل » كشفت مسرحية التخريب.. والحكم للشعب

◆ مجلس الأمة يوافق في المداولة الأولى على تعديل قانون الاستبدال وتخفيض نسبة الاستقطاع لسداد القرض الحسن

◆ الشيتان : التعديلات الجديدة خفضت معدل الاستبدال من 14 الى 6 بالمائة

◆ صباح الخالد لحمد هايف : اختيار الألفاظ المناسبة.. هذه كلمات لا تجوز ونحن نمد يد التعاون

رياض عواد

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جلسة مجلس الأمة بتلاوة الأمين العام أسماء الأعضاء الحضور والمعتذرين والغائبين حيث لم تشهد الجلسة معتذرين

بعدها طلب النائب صالح عاشور نقطة نظام قال لها مخاطبا الرئيس الغانم أنا مستقل من اللجنة المالية و لا أقبل تلاوة اسمي غيابيا بعذر وبدون عذر واطلب البت في الاستقالة فقال له له الغانم لك حق بعدها افتتح المجلس بند ما يستجد من اعمال ويسمح للوزيرين الجديدين محمد بوشهري وبراك الشيتان بإداء اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة

وقال الغانم هناك طلبات مقدمة بالنسبة لجدول الاعمال ولدينا العفو الشامل وتقارير التامينات و طلب تكليف المحاسبة بشأن صفقة الطائرات

وقال علي القدياسي اتمنى تحقيق انجاز وتقديم تقرير اللجنة التعليمية بشأن الاستبدال وعقب الغانم بالقول اقترح البدء بتقريري التامينات ثم العفو الشامل ونمد الجلسة لحين الانتهاء منهما وجلسة الغد تبدأ بطلب المحاسبة ثم تقريري اللجنة التشريعية عن التماس إعادة النظر وتمت الموافقة

أضرار مادية

وانتقل المجلس الى مناقشة تقارير اللجنة المالية بشأن تعديل قانون التامينات الاجتماعية فيما يتعلق بالاستبدال وتخفيض قسط القرض الحسن الى 10 بالمئة، وقالت رئيسة اللجنة المالية الثانية صفاء الهاشم تبدأ بالحديث عن تقرير الاستبدال والقرض الحسن والتقري الحكومي التكميلي وتؤكد ان التقرير الخاص بالاستبدال ان التقرير سحب مرتين وأضيفت تعديلات جديدة والحكومة كانت تكرر الكلفة المالية العالية بينما كانت اللجنة التعليمية ترفض ذلك القول وللعمل قدمت 9 اقتراحات حول الاستبدال

واضافت الهاشم : نرفض ان يكون هناك فوائد مرتفعة على الاستبدال نظرا لوجود التكافل الاجتماعي الذي يعتبر سمه أساسية من الشريعة الاسلامية ونظام التامينات الحالي فتح بيوتا وساعد أسر ونحن لا نريد ان ندمر هذا النظام بعد نجاح استمر 43 عاما

واكدت الهاشم : الاستبدال هو النظام الأفضل الذي طبقته الكويت وتميزت به عن دول مجلس التعاون والاستبدال بنظامه الحالي لايتطلب مستندات او تبيريات وتقرير الاستبدال موجود منذ عامين على جدول الاعمال

وجددت الهاشم تأكيدها علي انه في حال تطبيق الشريعة الاسلامية في الاستبدال الدين يورث وفي النظام الجديد يسقط الدين ويوزع الاستبدال على الورثة وتطبيق الشريعة ايضا يترتب عليه ايقاف الجداول الخاص برد القيمة الاستبدالية والمستبدل لم يتمكن من الاستبدال مرة اخرى حتى الانتهاء من كافة اقساط الاستبدال وقد يصل الي السن الذي لايمكن ان يمنح به الاستبدال وهو فرق 65 عاما والشريعة تقول لا ترة الا بعد سداد الديون

الشريعة الإسلامية

واشارت الهاشم الي ان احكام الشريعة لا يتم تجزئتها اما ان تؤخذ كاملة او تترك كما انتهت اليه اللجنة المالية

ثم تحدث وزير المالية براك الشيتان : شكرا لثقة سمو امير البلاد وسأقوم عند حسن الظن بي ومتى ماشعرت اني لست قادرا على تادية مهام هذا المنصب سأتركه لمن هو اقدر وأنا اعود الي بيتي بعد خمس سنوات وهي مدرسة خرجت كثير من القيادين بهذا الاتحاف وكوني وزير جديد كنت انوي اطلب التاجيل لهذا الموضوع لكن لا هيمته وأنا اتواجد اليوم وانطلاقا من العمل الحكومي فعمل للوزير مكملا لما يقوله وانا اجتمعت اجتمعين مع التامينات حول الاستبدال

واضاف الشيتان : التعديلات الجديدة خفضت معدل الاستبدال من 14 الى 6 بالمائة ولاتوجد ربحية التامينات انما التعادل بين المستبدل ومؤسسة التامينات فضلا عن إعادة الجزء المستبدل للمستبدلين حاليا وتابع الوزير براك الشيتان : اتبني ما انتهت اليه اللجنة المالية من احقية المستبدل بان يستبدل مرة اخرى اثناء فترة استبداله واطلب من النواب والمجلس الموافقة على التعديلات الجديدة

ثم عقب النائب الحميدي السبيعي طالبا من الوزير الشيتان التوضيح اكثر فيما يتعلق في التعديلات والشريعة الاسلامية وقيمة الاستبدال وصفاء ترد عليه بالقول اذكر اليه انا ارد عليك والسبيعي يقول اريد الحكومة ترد علي والهاشم تؤكد ان الوضع الجديد للاستبدال الدين لا يورث والنسبة لا تتجاوز 6 بالمائة بعكس النظام القائم حاليا والان الدين يسقط بعد وفاة المتقاع

ثم عقب الوزير براك الشيتان ردا على السبيعي : لاكد ان الاستبدال لا يورث بعد الوفاة للورثة والسبيعي ينسال اذا رفض من



◆ ثامر السويط : لا يمكن أن نساوي بين الخيانة والأمانة

◆ عاشور : 50 ألف كويتي في المدارس الخاصة وهو مؤشر على تأخر التعليم الحكومي

الاستبدال والقرض

وتابع العازمي : تؤكد ان قانون الاستبدال والقرض الحسن سيردان اذا لم تتم الموافقة على التعديلات الحكومية الى ذلك قال النائب رياض العدساني : تقدمت بقانون لزيادة رواتب المتقاعدين والتامينات تدعي وجود العجز وهو تقديري بلغ 17 مليار دينار والحل في انشاء صندوق خاص للشعب من الاستبدال بهذا القانون وتعديلاتكم الجديدة.

وفي هذه الاثناء رفع نائب رئيس مجلس الامة عيسى الكندري الجلسة ربع ساعة لصلاة الظهر.

اسقاط القروض

واستأنف الغانم الجلسة وتحدث النائب صالح عاشور مشددا على ان المجلس لم يحقق طوح المواطنين ولم يسقط القروض او فوائدنا وقال عاشور : نقدمنا بمقترح بان يكون هناك راتبا اضافيا للمتقاعدين مع نهاية كل سنة ولكن لم يتم رغم ان هذا الامر مطبق كثير من الدول واقول لرئيس الوزراء تصرفون مليارات ودولة كريمة بتوزيع الیهات على مصر والأردن وغيرها من الدول وتخلون على المتقاعدين

في وقت قال النائب اسامه الشاهين : اغلبية ضئيلة هي من وافقت على التقرير الخاص بالاستبدال والترجيح كفة رئيس اللجنة واللاسف ان الشريعة الاسلامية اصبحت هيبة علينا وخاصة في هذا القانون وهناك 100 الف متقاعد لا يربون للجوء للقانون لمخالفته الشريعة

واضاف الشاهين : قانون الاستبدال يجب ان يكون متوافقا مع الشريعة الاسلامية كي يكون متكاملا و اذا لم ننجح باقرار مطلبنا الشرعي سنوافق على مايبذل اليه المجلس خیر وان شاء الله نقرح باقرار الاستبدال والقرض الحسن وفقا للشريعة الاسلامية

في المقابل قال النائب صلاح خور شيد : مؤسف ان يتغير الراي الحكومي باستبدال الوزير رغم اني كنت ضد القانون في اوله في عهد الوزير نايف الجحرف عندما طرحت فكرة الامثال واليوم يتغير الحال بتغير الوزير

واضاف خورشيد : لا اثق بارقام التامينات الاجتماعية مع احترامي لاشخاصهم وجدول الاستبدال يجب ان يتغير ليكون من 4 الى 6 بالمائة وانا ضد القانون الذي انتهت اليه لإنجازه في مداولتين واذا الحكومة جادة توافق على اسقاط القروض فالواطن ين من القروض وفوائده وحتى عندما خرجوا منوعهم واليوم اطالب الحكومة اقرار الاستبدال بمداولتين واللجنة المالية مليئة بالخلافات بين أعضائها و اذا كانت الحكومة ذات نهج جديد توافق اليوم بمداولتين على قانون الاستبدال

فيما بينها كحال شركات الاتصالات واطلب وزير المالية الجديد ان تكون هناك فلسفة مالية متطورة تنقل البلد الى وضع افضل واكد النائب محمد هايف ان الدولة لها الحق في اسقاط الدين من خلال الغافض المالي الاستبدال الحالي لاتوجد به سادة لاسقاط الدين بل ان المادة التي كانت تسقط الديون لم تتغير ونحن اليوم امام قانون مهم جدا ينتظره عدد كبير من المتقاعدين من الذين ضحوا وخدموا الكويت ولابد من مراعاة ظر وفهم الاجتماعية والتامينات مؤسسة ليست ربحية فلماذا نبين المواطن وعلينا عدم احراج اهل الكويت بماهو محرم و ملتزمون بمحاسبة اي مسؤول على هذا الصعير فهدنا باستجواب وزير المالية السابقة و اذا لم يلتزم الوزير الجديد سنقدم استجوابا له وهذا مبدأ ملترزم به و اذا اقر غير ذلك ستحدث ازمة سياسية وليقر القانون من خلال الشريعة الاسلامية

ضحك على الذقون

قال النائب الحميدي السبيعي : الحكومة موافقة على الاستبدال ووزير المالية الجديد لم يطلب مهلة و اذا لم نصوص اليوم على القانون القضية ستكون ضحك على الذقون واذ ارد التقرير سترفض الحكومة اذا جاء بما لا يوافقها ونحن نعرف اين الامور تلمضي وعلينا التصويت و اقرار القانون فالي متى ينتظر الناس

وشدد النائب خليل الصالح علي ان الحالة المالية للمتقاعدين اصبحت سيئة بسبب ارتفاع الاسعار والحكومة مسكرة الابواب في كثير من الامور مثل البنزين وغيرها والأصول الي 6 بالمائة مكسبا ولابد ان يتم التصويت بمداولتين لانجاز هذا الموضوع

إقرار الاستبدال

ووافق المجلس على قانون الاستبدال وفقا لما انتهت اليه اللجنة المالية البرلمانية بتقريرها

انظم لتأخذ على راسك

خورشيد يعترض على كلام العدساني ويصرخ في وجه المطير انظم لتأخذ على راسك وخورشيد ينسحب من الجلسة وقال المطير لخورشيد بعد اعتراضه علي العدساني: هنو لا خونة وقال الغانم: رجاء لا تجعلوا الجلسة تتحني لمعطف اخر وهناك طلبات لانحية تحسم بالتصويت المطير لخورشيد: استخ على وبهك انت مو محترم. وشهدت الجلسة تشابك بالأيدي بين النواب الكندري وابيل والعتيبي والسويط. المجلس يصوت على فصل الاقتراحات

للجنة

بينما قال رياض العدساني انا ضد الدمج لانها تتحدث عن المواضيع المرتبطة ببعضها وعلى سبيل المثال اليوم صوتنا على تقريرين بشأن تعديل قانون التامينات

وقال رئيس اللجنة التشريعية خالد الشطي يجب ان يعرف الجميع بان اللجنة التزمت بقرار المجلس بالتصويت على الاقتراح الذي يريده مقدمو الطلب لكن لا تفرض عليا بعدم مناقشة اقتراحات اخرى واللجنة لم تتخطى تكليف المجلس

واضاف الشطي قائلا ان المادة 100 واضحة وصريحة تقول اذا تعددت المشاريع بالموضوع الواحد يكون اسبقها هو الاصل واللجنة التشريعية مشت بعدالة ولم تنظر لاسماء او انتماءات

تصويت المجلس

وقال الشطي سالنا الخبير الدستوري للمجلس وقال لا تملك اللجنة الا ضم الاقتراحات الثلاثة بتقريي واحد و اذا للمجلس وجهة نظر اخرى فليصوت المجلس وبالنسبة لتوقيعي مكان المقرر ولا اريد ان اقول لكم عن الف تقرير موقع عليه الرئيس مكان المقرر وهذا توقيع محمد الدلال على التقرير 35 رئيس التشريعية انذاك موقعاً مكان مقرر اللجنة الحميدي السبيعي وهذه تقارير اخرى كذلك وهذه تقارير موقع فيه الحميدي السبيعي مكان مقرر طلال الحلال

وهذا نموذج لتوقيع رئيس اللجنة التعليمية في 2008 فيصل المسلم محل مقرر اللجنة محمد العبدالجادر

وقال خالد الشطي بدون ادنى شك لن يقبل الدلال التوقيع على التقرير لانه رافض الموضوع

فيما قال محمد الدلال كلامه صحيح في حال غياب المقرر يتم التوقيع محله بعلمه لكن انا موجود وان كنت منسحبا من اجتماع اللجنة وصحيح نوقع بعلم المقرر وسبق ان وقعت بدلا من الشطي وكذلك الحال بالنسبة لاما هذا الموضوع مختلف وجننه غير سلمي

بينما قال السبيعي اقسام بالله كان يتصل عليا الدلال قبل التوقيع بنفس الشيء طلال الجلال كنت واخذ منه تفويض اذا مسافر او غير موجود

وقال عبدالله الرومي كان يفرض هذا الوقت ما يضع وصحيح ما استشهد به الشطي لكن المجلس فكلمك بتكليف خاص وكان المجلس على اطلاع ومعرفة وانت لم تذكر بان هناك اقتراحات اخرى ولكن طلبت شهر لانجازها واللجنة التشريعية لم تلتزم بقرار المجلس بينما لدي عبدالكريم الكندري 100 لا تنطبق على تكليف صادر من المجلس الفضل لعبدالكريم الكندري: تريد فصل الاقتراحات لنصوت على الفصل وانا من ضمن الموقعين على الضم

بينما عا فيصل الكندري الي التصويت علي الاقتراح الخاص بفصل الاقتراحات وقال الخاني العتيبي اللجنة التشريعية خالفت اللائحة بعدم الالتزام بتكليف المجلس وانت اخ الرئيس كان يفترض عليك ارجاع التقرير

سلطة رجوع القرار

وقال الغانم الرئيس لا يملك سلطة ارجاع التقرير بينما قال ثامر السويط لا يمكن المساواة بين الخيانة والامانة و اشار عبدالكريم الكندري لا يفترض استلام التقرير لانه غير مكتمل الشكل ولا يفترض الدخول بالموضوع قبل تصحيح الشكل و اوضح عدنان عبدالصمد بقوله لا يوجد مخالفة لائحة ابدا فتستطيع اللجنة دمج القوانين مع القانون الذي يريد المجلس استعجاله

اهل الخبرة والقانون

وتحدث محمد المطير قائلا هناك مخالفة وهذا كلام اهل الخبرة والقانونيين مثل الرومي وعبدالكريم الكندري ف رئيس التشريعية اخطا وعلي الرئيس تعديل خطاه ونحن لم نات لنتهاوش فالخاطا وارد وهناك اسئلة من النواب ارد ونريد ان يؤدي رئيس المجلس عمله ووجب عليه ان يقول ان ملتزم بقرار المجلس ولا يقول ان ليس لدي صلاحية وما اقدر وهناك خطا وقال الغانم للمطير عطني مادة ورد المطير بقوله مثل ما ترد الاسئلة عطنس انت مابة

وقال الغانم قائلا انا اردما وفق المادة 123 و124 وعطني انت مادة وقال المطير مثل ما ترد الاسئلة وانزل تحت وارد وقال الغانم انت جاي تخرب الجلسة وانا رئيس غصبا عن اجتماعات ديوانيتك بينما قال عودة الرويعي بصفتي امين السر ارفض الزج بمكتب المجلس وهناك اراء مختلفة والحديث يجب ان يكون في إطار واحد بان نرتقي في الحوار حبا للوطن